

اقتصاد

البالة والمواد الغذائية تصدّر قائمة المهربات في ٢٠١٧
٨٥ مليون ليرة مهربات مع غراماتها
بيد «الجمارك» في آخر ٣ أيام من ٢٠١٧

عبد الهادي شباط

المخابر المختصة، على حين يمكن الإفراج عن بعض المواد المهربة طابقت المواصفات القياسية المعتمدة محلياً وبيعت نتائج تحليلها سلامة المادة وصلاحتها للاستهلاك بالنسبة للمواد الغذائية، وأن عمليات الإتلاف تتم بموجب محاضر وعبر تشكيل لجان خاصة تشرف على تنفيذ عمليات الإتلاف، على حين يتم عرض بعض المصادرات للزاد العلني وبيعها وفق القانون، ويأتي حجم المصالحات التي تحدث عنها المصدر في السياق نفسه الذي تحدث عنه تقرير صدر مؤخراً في الجمارك مبيئاً أن نسبة ٩٥ بالمئة من القضايا التي نظمتها مديرية مكافحة التهريب تمت المصالحة والتسوية عليها وأن مرد ذلك يعود لدقة العمل وتقديم أدلة دامغة عن المخالفات في هذه القضايا ما يدفع أصحاب القضايا لتوجه نحو المصالحة، وعدم التوجه نحو القضاء لقضائهم بعدم الاستفادة بسبب ثبوت المخالفات المنظمة، وأن أهم القضايا التي تم ضبطها وتنظيمها تعود لتهريب قطع التبديل والمواد الأولية والأدوية والألبسة والأحذية، على حين احتلت قضايا تزوير الوثائق المساحة الأوسع وجاءت في صدارة قضايا مكافحة التهريب، وبين المصدر أن إدارة الجمارك تولى عملية الترفيق أهمية عالية ما استدعى مؤخراً حركة نقل لعدد من صف الضباط والخبر لدعم جهاز الترفيق كون الجمارك الجهة الوحيدة التي يحق لها القيام بعمل الترفيق بالنسبة للمواد المستوردة وخاصة مادة الدخان.

الوطن

بمجلس الوزراء جلسته الأولى هذا العام بتحديد الركائز الأساسية لعمله خلال العام ٢٠١٨ في المشروع التنموي لسورية ما بعد الحرب والمشاريع عبر الوزارية والمسي بالمشروع الوطني للإصلاح الإداري إضافة إلى رؤى الوزارات التي قدمتها خلال العام الماضي بما يحقق التنمية الشاملة بكل المجالات.

وفي الجلسة الأسبوعية التي عقدت أمس بحضور ثلاثة وزراء جدد، جدد مجلس الوزراء تأكيده على كافة الوزارات العمل بالتوازي مع انتصارات قواتنا المسلحة وطلب من كل وزارة مراجعة الأعمال التي قامت بها خلال العام الماضي وتقييمها والخطط المستقبلية للفترة القادمة، وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين وضمانة أن تحقق كافة الاستثمارات البعد التنموي الوطني الشامل.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن»، على نسخة منه) أشاد المجلس بتوسع رعدة الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه على الإرهاب العالمي في كامل الجغرافية السورية خلال العام ٢٠١٧ الذي كان عام التحول في الحرب على الإرهاب مؤكداً العزم على مواصلة هذه الانتصارات حتى تحرير الأرض السورية من رجز الإرهاب وعودة الأمان لكل شبر من أرض الوطن.

وفيما يخص محافظة دير الزور طلب المجلس من كافة الوزارات الاستمرار بتنفيذ خطتها الخدمية والتربوية والصحية والطاوقية للمحافظة واستكمال عودة كافة مؤسسات الدولة إليها وتأمين مختلف المتطلبات بما يجسد تطلمات الأمل لعودة المحافظة إلى الحياة الطبيعية في أقرب وقت.

وكلف المجلس وزارة الإعلام بوضع استراتيجيات إعلامية للمرحلة المقبلة تنقل حقيقة الحياة العامة

أولى جلساتها لكشف الطريق خلال ٢٠١٨

الحكومة: مطلوب تقييم كامل لمجالس المدن وإستراتيجية إعلامية للمرحلة المقبلة



سورية بعد الانتصارات التي تحققت والتخلي بالطرخ الموضوعي الشفاف الذي يجمع الآراء المختلفة تحت سقف البناء الوطني، وبما يمكن الإعلام من ممارسة دوره الوطني والتنموي وتعزيز التواصل مع الوسائل الإعلامية في الدول الصديقة.

وبهدف إيلاء المزيد من الدعم لقطاع الثروة الحيوانية في ظل الظروف المناخية السائدة بمناطق تربية القطيع خفض مجلس الوزراء سعر مادة الخثالة العلفية من ٨٥ ليرة سورية لكل كيلو غرام الواحد إلى ٦٠ ليرة.

وقدمت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف عرضاً حول آخر ما تم تنفيذه من البرنامج التنفيذي للمشروع الوطني للإصلاح الإداري، وطلب المجلس من كل المؤسسات والجهات العامة إنجاز القوائم المالية السنوية في المواعيد المحددة ومراعاة الدقة في مضمونها.

القضائي الشهري المنصوص عليه في المرسوم التشريعي رقم ١٦ لعام ١٩٨٠ للمستفيدين منه بنسبة ١٠٠ بالمئة على أساس الراتب أو الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره ويأتي مشروع القانون نظراً للطبيعة الخاصة لعمل القضاة وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وقدم وزير الاتصالات والتقانة رئيس لجنة العقود على الظهير عرضاً حول ما تم إنجازه و لجنة دراسة العقود ومشروع العقود التي تم دراستها من قبل اللجنة حيث بلغت العقود المصدقة والمبرمة ١٩٥ عقداً.

وقدمت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف عرضاً حول آخر ما تم تنفيذه من البرنامج التنفيذي للمشروع الوطني للإصلاح الإداري، وطلب المجلس من كل المؤسسات والجهات العامة إنجاز القوائم المالية السنوية في المواعيد المحددة ومراعاة الدقة في مضمونها.

الدولار «الأسود» فوق «الرسمي»

٨٥ بالمئة و«مداد»: ارتفاع الطلب بسبب المضاربة

الوطن

شهدت أسواق الصرف خلال اليومين الماضيين ارتفاعاً في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، ملامساً مستوى ٤٧٠ ليرة في بعض المحافظات، ومسجلاً سعر ٤٦٥ ليرة كوسيطي للتعاملات في السوق السوداء بدمشق، أي مرتفعاً بأكثر من ٨ بالمئة عن سعر الصرف الرسمي (٤٣٤) للحوالات، وذلك رغم ازدياد حجم الحوالات الواردة من الخارج بمناسبة الأعياد السنوية ورأس السنة. مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عزاً هذا الواقع إلى حدوث ارتفاع في الطلب على الدولار الأميركي بفعل عمليات المضاربة التي تقوم بها مجموعة من كبار المتعاملين في السوق. وقلة العروض من القطع الأجنبي في السوق الموازية نتيجة لتطبيق القرار ١٦٠٢ الصادر عن المصرف المركزي الذي حرم السوق السوداء من كميات كبيرة من القطع الأجنبي. إضافة لتوقعات المتعاملين بتسجيل الليرة السورية المزيد من التراجع في الفترات القادمة، في حين لم تصدر السلطات النقدية أي تصريحات أو إجراءات تدخلية في السوق من شأنها أن تسهم في تثبيت هذا التراجع.

أما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي/ الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء. أما بالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد استمر في التراجع أيضاً خلال تعاملات هذا الأسبوع، ليرتفع زوج (اليورو/ ليرة سورية) إلى مستوى ٥٤٣ ليرة سورية في نهاية هذا الأسبوع مقارنة مع مستوى ٥٢٠ ليرة سورية المسجل في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبت ٤.٢ بالمئة كما تراجعت الليرة السورية في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبت ٠.٥٣ بالمئة، ليرتفع زوج (اليورو/ ليرة سورية) إلى مستوى ٥٣٠.١٣ ليرة سورية في نهاية هذا الأسبوع مقابل مستوى ٥١٧.٤ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

الأدوية المهرّبة والمزورة أكبر خطر على الصحة وعلى الصناعة الوطنية

٢ بالمئة فقط من الأسماء الدوائية مفقودة والادعاء بغير ذلك لمحاربة الدواء المحلي

تتعلق بعوامل أهمها وجود الكمية المقررة في كل جرعة وبنوعية جيدة ويتم إيصالها للمنطقة المحددة في جسم المريض بالوقت المطلوب، أي إنه إذا كانت المعدة أو الأمعاء مستهدفة فيجب أن يتفكك الشكل الصيدلاني في المنطقة المستهدفة ليحقق الفعالية المطلوبة.

أما من حيث وجود الكمية المطلوبة من المادة الأولية فيتم من مخابر الرقابة بالمعامل تحليل كل تحضيرة وبمراحل تصنيعها كافة للتأكد من تجانس توزيع المادة الفعالة وكميتها في كل وحدة علاجية، يتم ذلك بأجهزة دقيقة ومتطورة وعلى يد خبراء تخصصوا بهذا العمل.

التشكيل الدوائي

للتأكد من مطابقة التفكك والإنتحال للمواصفات المطلوبة يتم من مخابر البحوث والرقابة دراسات التفكك والإنتحال حسب الزمن خلال مرحلة بحوث التشكيل الدوائي للمستحضّر، والمقصود بالتشكيل الدوائي هو تحويل المادة الأولية إلى شكل صيدلاني مناسب للتناول مثل المضغوطات والكبسول والأمبول وغيرها. وبعد إجراء الدراسات والتأكد من التركيب النهائي للشكل الصيدلاني يتم اعتماده وتحويله للإنتاج حيث تتم مراقبة التصحيرات بصورة مستمرة لمطابقة المواصفات، ويتم في صناعتنا التقيد بهذه الإجراءات ولكل مستحضر صيدلاني لأن التقيد بها يضمن فعالية الدواء وجودته. أما العوامل الأخرى التي تؤثر في فعالية الدواء فهي: الحالة العامة للمريض والتداخل الغذائي والدوائي والالتزام بالجرعة المحددة وفترة العلاج المطلوبة وتوقيت تناول الجرعات، إضافة إلى التشخيص الدقيق للمرض، وخاصة في حالة المسادات الحيوية فيستجمع الصادات فعالة لكافة أنواع الجراثيم وهذا يقودنا مباشرة لانتشار الاستخدام غير الرشيد لصادات الحيوية على مدى عقود طويلة ما أدى إلى نشوء سلالات جراثيمية مقاومة لصادات المتوفرة وخاصة من زمرة البنسلينات.

الأهم من ذلك كله، أن تحديد فعالية الدواء، أو نقصان فعاليتها لا يمكن الجزم بها بالطريقة التي يتم التحدث فيها عبر وسائل الإعلام العامة ومقابلات تجري في الشارع للمرضى، فلذلك قواعد علمية معروفة وإحصائية يتم تطبيقها للوصول إلى نتيجة موثوقة حول فعالية الدواء.

ومن الضروري جداً إذا كنا نرغب بتطوير صناعتنا أن نوظف مفهوم الاستقصاء العلمي الموثق حول فعالية الدواء، بحيث إذا وجد أي خلل تتم معالجته فلا يمكن أن يعقل أن أي منتج للدواء يرغب بأن تكون أدويته غير فعالة خاصة وأن متطلبات المادة الأولية وشروط التصنيع تطبق وفق القواعد المتبعة، ومعرفة القصور في مستحضر ما سيحرض دراسات البحث والتطوير في صناعتنا للوصول إلى الأسباب الحقيقية للخلل إن وجد. يتبين لنا لما سبق أن صناعتنا تطبق وتتبنى قواعد التصنيع الجيد للدواء ورقابته وضمان جودته وفق المعايير المعتمدة عالمياً، وبما و نظام الجودة هذا لم يكن نظرياً واعلامياً فقط، وإنما هو نظام متكامل ومعقد تم بناؤه على مدى ثلاثة عقود ويتعاون كافة الجهات المعنية بالصناعة في وزارة الصحة والمعامل والجامعات، ويتناول كافة مفاصل التصنيع من بدايته وحتى وصول الدواء للمريض.

رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية في سورية



بقلم الدكتور زهير فضول

من الطبيعي أن تجابه أي صناعة وطنية منافسة قوية ممن كان يسيطر على السوق قبل وجودها، وتشتمل مصادر منافسة الدواء السوري بالأدوية المستوردة من الأسواق العربية أو الأسواق الأخرى، والأدوية غير الشرعية (المهربة) والمزورة مجهولة المصدر.

أما الأدوية المستوردة بصورة نظامية فمنافستها تبقى في الإطار الاقتصادي ولها علاقة بتوفر المنتج المحلي وتحكم قواعد الاستيراد بالتعليمات التي تقضي بالسماح باستيراد الصنف إذا كان منتجاً من معمل واحد فقط أو كان مفقوداً، وفقدان الدواء المحلي، على رغم ندرته، له أسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج فهذه الأصناف أصبحت لا تغطي تكلفة إنتاجها وبالتالي يقل تواجدها بالسوق وتقوم الجهات المعنية حالياً بتسوية أوضاع هذه الأدوية. وبسوية أوضاع هذه الأدوية سيتم تفرها بالسوق المحلي ولن يكون هناك مبرر لاستيرادها.

لكن الخطورة على الصحة والصناعة الوطنية تكمن في الأدوية المتواجدة في السوق المحلية بصورة غير شرعية ومهربة، وتعتبر كافة الأدوية المهربة مشكوكاً بها لأنها لم تسجل وتستورد أصولاً في سورية، ويكون الدواء المهرب بحكم الدواء المزور مشكوكاً بمكوناته وفعاليتيه. وكما أثبتت صناعة الدواء الوطنية فعاليتها وجودها وجودتها كلما ازدادت عليها الحملة من الجهات المضادة المتضررة من وجود منتج وطني يقطع دابر الاستيراد. وتكلاً هذه الجهات إلى أساليب عدة لحاربة سمعة وانتشار الدواء الوطني، مثل فقدان المزمع أو عدم الفعالية أو وجود آثار جانبية خطيرة أحياناً.

إن فقدان بعض الأصناف الدوائية لم يتعد في أي مرحلة من المراحل نسبة ١٠ بالمئة من الأصناف المسجلة حالياً يتراوح حول نسبة ١٠ بالمئة من الأسماء التجارية حسب إحصائيات وزارة الصحة، ولدى فقدان اسم تجاري معين يتوفر له بديل محلي بنفس التركيب الدوائي لعمل آخر. أما الإبداع بعدم الفعالية، فهذا يحتاج إلى قرائن مثبتة علمياً وهذا ما لم يتوفر في أي مرحلة من المراحل. وأياً كان ما يدعي من نقاط سلبية للدواء الوطني فهي غير مثبتة علمياً ووزارة الصحة دائماً هي المؤتمنة على صحة المواطن ولا تتوانى عن سحب أي دواء تظهر له آثار سلبية أو يثبت بالدليل مخالفته للمواصفات.

لذلك نجد أن الدفاع عن صناعة الدواء الوطنية لا يأتي من فراغ، وإنما هو نتيجة لصناعة أثبتت نفسها محلياً عبر عقود ثلاثة كانت فيها مصدر ٩٠ بالمئة من العلاج المتوفر في سورية، وأثبتت نفسها خارجياً في الأسواق العربية وغير العربية ونافست بقوة منتجات مضي عليها سنوات طويلة في تلك الأسواق. ورغم ذلك، ما زال ينقصنا الكثير لمتابعة الصمود وتحقيق التطور العلمي.

إن الطول في دعم وحماية صناعة الدواء أشبه بعازفين متعددين في فرقة سيمفونية، لكل دوره الذي يكمل دور

في الواقع أن المستحضر الصيدلاني يعامل من قبل المنتج الفني المسؤول كولي يجب العناية به ورعايته طوال فترة حياته وصلاحيته. ويعتبر دور المخابر المركزية أساسياً للتحقق من صلاحية الاختبارات المجرأة في المعامل ومتابعة صلاحية وجودة الدواء، ولتتبع الشكاوي إن وجدت والتحقق من مصداقيتها، ولقد تم تأسيس هذه المخابر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وجهزت بأفضل التجهيزات والكوادر الفنية المتخصصة بتحليل الأدوية. ويعتبر نظام المتابعة المركزي في سورية من أفضل الأنظمة المطبقة في المنطقة.

لذلك كله فإننا نعتبر أن نظام الجودة وتتبعها في سورية من أفضل الأنظمة ومتابعة وشهادة منظمة الصحة العالمية.

فعالية الدواء ومحدداته

ربما لا يعرف الكثيرون عن قواعد تسمى دستور الأدوية. فالدواء المطبوعة معتمدة عالمياً تدون فيها المواصفات المطلوبة للمادة الأولية وبالذات المنتج. وتضع سناتير الأدوية الحدود المقبولة لنتيجة أي اختبار أو تحليل يعتبر الدواء أو مادته الأولية مرفوضة إذا كانت خارج هذه الحدود. وهذه الاشتراطات عالمية وليست سورية، وسورية كغيرها من الدول المصنعة ملتزمة بها وتطبقها حرفياً، ولذلك عندما نتحدث عن مصدر مادة أولية مستوردة فإننا نتحدث عن مواد جميعها تحقق المواصفات الدستورية المعتمدة، وصناعة الدواء السورية ملتزمة بهذه المواصفات ومصادر موادها الأولية معتمدة محلياً وعالمياً كمورد للمواد الأولية الدستورية ولذلك نجد أن سمعتها خارج سورية في الأسواق التصديرية فاقت سمعة مثيلاتها من منتجات الدول الأخرى رغم أنها سبقتها بعشرات السنين في التواجد وأصبحت مطلوبة أكثر منها حيث المنافسة مفتوحة وشرسة.

لذلك يمكن القول إن تأثير المادة الأولية في جودة الدواء

اشترطت وزارة الصحة على معامل الدواء في منتصف تسعينيات القرن الماضي الحصول على شهادة الأيزو لضمان جودة إدارة المعامل الدوائية. وقامت الوزارة بتجديد المعامل التي لم تحصل على شهادة الأيزو، واستمرت هذه التعليمات مع تطور متطلبات الأيزو من ٩٠٠٠ إلى ٩٠٠١ و ٩١١٠-٢٠٠٠ إلى شهادات جودة العمل المخبري ١٧٠٢٥ وتطبيق الشروط البيئية وغيرها. وكانت معامل الأدوية تتعاون مع كبريات بيوت الخبرة العالمية لتحسين أدائها وملاءمة شروط إدارتها وإنتاجها لشروط شهادات الأيزو.

لم يتوقف الطريق لدى معامل الدواء عند الحصول على شهادة الأيزو، بل كان الأهم لها هو تطبيق شروط التصنيع الجيد للدواء، وهي القواعد التي تحكم شروط الإنتاج الدوائي، وهي ليست شروطاً سورية، بل شروط عالمية معتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية والهيئات الصحية الكبرى في العالم. وتسيطر هذه الشروط على صناعة الدواء بدءاً من تصنيع المعمل وأقسامه وشراء الآلات وطريقة اختيارها والتعامل معها، وشراء المواد الأولية وطريقة تخزينها وراقبتها وضمان جودتها ومتابعة ثباتها. وقد طبقت معاملنا الوطنية شروط التصنيع الجيد بكل جدية ولا زالت تلعب الدور الرئيسي في توطئة مفهوم الجودة الشاملة وتطبيق معايير الجودة العالمية بهدف رفع القدرة التنافسية للدواء الوطني على المستويين المحلي والعالمي.

دور مخابر الرقابة في المعامل

يعتبر وجود مخابر التحليل الكيميائي والفيزيائي والجراثيمي شرطاً أساسياً لترخيص معمل الدواء. ويجب أن تكون المخابر مجهزة بأجهزة تؤدي الغرض، وتتم معايرة هذه الأجهزة بصورة مستمرة لضمان وثوقية النتائج. وتعتبر مخابر الرقابة في معامل الدواء مجهزة بأكثر الأجهزة التحليلية تقدماً وأصبحت هذه المخابر عبارة عن مخابر الأبحاث في مجال تحليل الدواء ودراسات ثباته وتشكيله الصيدلاني.